

قانون استيراد السيارات يفجر أزمة برلمانية في الجزائر

اتهامات باتخاذ قرارات أحادية ووضع معايير وشروط على مقياس أقطاب اقتصادية معينة

أشعل تنقيح قانون استيراد السيارات الذي تقول الحكومة إنه سيغلق منافذ استنزاف العملة الصعبة ويضبط العائدات الجمركية، أزمة مع البرلمان في الجزائر، حيث اعتبرت لجنة المالية المعايير والشروط أحادية، تتوافق مع مصالح أقطاب تجارية واقتصادية بعينها في البلد دون مراعاة المصالح الاقتصادية المشتركة.

بـ"تفصيل الدفتر المذكور على مقياس صاحب أكبر قوة اقتصادية وتجارية خاصة في البلاد".

ويبدو أن نشاط استيراد السيارات والمركبات أعاد صراع المصالح واللوبيات داخل الأجهزة الرسمية والنيابية، بعدما قررت الحكومة مراجعة دفتر الشروط، بشكل تنفادي فيه الاختلالات والخسائر التي تكبدتها الخزينة العامة خلال السنوات الماضية، لكون الامتيازات التي حصل عليها الناشطون في القطاع لم تؤد إلى وضع معالم حقيقية لنشاط التركيب والاندماج.

لكن لجنة المالية داخل البرلمان، المحت خلال جلسة الاستماع لوزير الصناعة فرحات آيت علي، إلى التمهيد لصناعة لوبيات جديدة خلفا للوبيات السابقة، ولم تتوان في اتهام الوزير بتفصيل دفتر الشروط على مقياس مالك مجمع سيفيتال رجل الأعمال يسعد ربراب، لكونه يمثل القوة الاقتصادية والتجارية الخاصة الأولى في البلاد.

ووجه النائب البرلماني والخبير الاقتصادي هواري تيفرسى، انتقادات شديدة للوزير فرحات آيت علي، خلال جلسة عرض مشروع دفتر الشروط على لجنة المالية، واتهمه بـ"السياسة الأحادية داخل قطاع الصناعة، بشكل يقوده نحو الهاوية، وأن الشروط التعجيزية التي وضعت في دفتر شروط الاستيراد، جاءت لخدمة مصالح متعامل واحد ووحيد، وحتى الدفتر الموجه للأدوات الكهرومنزلية جاء أيضا في نفس المسمى"، وألح إلى نواظف بين الوزارة ورجل الأعمال المذكور.

وكانت وزارة الصناعة قد أعلنت عن إعداد دفتر شروط لممارسة نشاط استيراد السيارات والمركبات، إلى جانب تشييد مصانع التركيب وفق معايير جديدة، تحفظ ما وصفت بـ"حق الدولة في عائدات الجمركية والضرائب والعقار الصناعي ونسبة الاندماج"، وكشفت عن



صابر بليدي
صاحب جزائري

الجزائر - اتخذ الصراع بين الحكومة والبرلمان منحى تصاعديا مع اعتراف وزارة الصناعة الكشفت عن مشروع قانون دفتر شروط استيراد السيارات الذي ووجه بمعارضة حادة نظرا للاختلالات التي اعتبرتها أطراف نيابية تكشف عن المحسوبية وخدمة مصالح رجال أعمال وجهات نافذة ما جعل مجمع سيفيتال التجاري الشهير تحت مظلة الاتهامات.



هواري تيفرسى
وزير الصناعة اعتمد
سياسة أحادية لخدمة
مصالح متعامل واحد



فرحات آيت علي
دفتر الشروط سيفيلق
منافذ استنزاف العملة
تحت ذريعة الاستيراد

لا تزال وزارة الصناعة الجزائرية متأخرة في الكشف عن دفتر الشروط (إطار قانوني ينظم شروط نشاط تجاري ما) الذي أعدته لتأطير وهيكلة عملية استيراد السيارات والمركبات، في خطوة من الحكومة لتعويض النقص الذي خلفه الشلل الذي ضرب مصانع التركيب المستحدثة منذ العام 2014، بسبب ضلوع أصحابها في أعمال فساد مالي، وتسببهم في خسائر فادحة للخزينة العامة.

ويسير مشروع دفتر الشروط الخاص باستيراد السيارات والمركبات الذي أعدته وزارة الصناعة، إلى قبضة حديدية داخل البرلمان، بسبب الاعتراضات التي ظهرت داخل لجنة المالية، على ما وصفته



مجمع سيفيتال في مرمى النيران

المواطن: سيارات، أدوات كهرومنزلية... وزير يجعل نفسه فوق الشعب وفوق ممثلي الشعب... هذه هي الجزائر الجديدة" وألح بعبارة إلى أصول الوزير الذي ينحدر من أصول أمازيغية، على اعتبار أن الوزير المذكور ورجل الأعمال المقصود ينحدران من نفس المنطقة (القبائل).
وتعتبر الجزائر من أكبر الأسواق الاستهلاكية في القارة الأفريقية، في مجال السيارات والمركبات، إلا أن أمام تقلص الإمكانيات المالية للبلاد تعمل الحكومة على عقلنة الاستيراد بكل أشكاله خاصة في المواد الكيماوية، وهو ما اتخذته الوزارة كمبرر لوضع إجراءات صارمة والعودة إلى نظام الحصص على المتعاملين، الأمر الذي حرك التجاذب بين المصالح المتنافرة وجزء الملف إلى تصفية حسابات بين الأطراف الفاعلة.

قابل للتجميد أو التعديل إلا أن الوزير يتصرف بانفرادية غير مسبوقة".
وذكر مصدر نيابي لـ"العرب"، بأن "الجلسة شهدت توترا بين أعضاء اللجنة ووزير الصناعة، خاصة بعد التلاسن بينه وبين رئيس اللجنة هواري تيفرسى، لينحرف النقاش من التداول على النشاط الصناعي، إلى تبادل التهم حول خدمة اللوبيات وعرقله عمل الحكومة".

وغرد النائب ويشير عبدالغني، على حسابه الشخصي في فيسبوك، بالقول "وزير الصناعة فرحات آيت علي، وزير فوق العادة، وزير ينتهك الدستور وقوانين الجمهورية.. وزير يعمل على إفقار الشعب، ويلغي قوانين الجمهورية التي وضعت لخدمة المواطنين".
ويصاف "فرحات آيت علي، وزير يعمل على زيادة ثمن كل ما يستعمله

العملة الصعبة تحت ذريعة الاستيراد، وأن التركيز جار لتحقيق نسبة اندماج تدريجية للمساهمة في خلق الثروة وفرص العمل".
غير أن قبضة حديدية تسود علاقة الوزارة مع اللجنة البرلمانية المختصة، حيث تبادل الطرفان التهم "بين تحريك اللوبيات المتضررة من الشفافية والصرامة الجديدة في القطاع لعرقله عمل الحكومة من طرف نواب برلمانيين، وبين عجز الوزير عن تحريك القطاع المتوقف عن العمل رغم مرور نحو عام على تعيينه في المنصب".

ووجهت انتقادات شديدة للوزير آيت علي، بدعوى قراره الفردي وغير القانوني المتعلق بـ"تجميد استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات، رغم إقرار البرلمان للقانون في قانون الموازنة العامة الجاري، ورغم أنه غير

شروع مصالحها في استقبال ملفات متعاملين في القطاع من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأميركية، لإقامة مصانع تركيب بالجزائر.

وأثار القطاع لغظا كبيرا في الدوائر الاقتصادية منذ التحول السياسي الأخير في البلاد، لاسيما بعد كشف التحقيقات القضائية عن ملفات فساد ثقيلة تورط فيها ملاك معظم العلامات الناشطة في البلاد منذ العام 2014، بالواطؤ مع مسؤولين حكوميين سامين، فرغ المزايا الجبائية والجمركية والعقارية لصالح هؤلاء، إلا أن الخزينة العامة تكبدت خسائر قدرت بمليارات الدولارات.

وذكر وزير الصناعة فرحات آيت علي، في تصريح للصحافيين، أن "الحكومة لا تريد تكرار التجربة السابقة، وأن دفتر الشروط سيكون صارما ودقيقا، لخلق كل المنافذ التي كانت تستغل لاستنزاف

أوبر تعلن عن خسائر تبلغ 5.8 مليار دولار

دبي - أعلنت شركة أوبر عن عائدات بلغت 3.1 مليار دولار للربع الثالث من العام، بانخفاض قدره 18 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، أي أقل بقليل من تقديرات المحللين التي جمعتها ريفينيتيف.
ويظهر تقرير أرباح شركة النقل التشاركي للربع الثالث أن إيرادات أوبر من خدمة مشاركة الرحلات انخفضت بنسبة 53 في المئة بينما نمت عائدات خدمة توصيل الطلبات بنسبة 125 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وفي بيان أصدرته الشركة مع تقرير أرباحها، قال المدير المالي لشركة أوبر، نيلسون تشاي، إن الشركة لا تزال واثقة من قدرتها على تحقيق الربحية على أساس معدل قبل نهاية العام المقبل.
وفي ما يتعلق بالخسائر فقد حققت الشركة قطاع المناجم والتعدين بين أهم أولويات خططها الاستراتيجية "رؤية 2040، التي تركز على توسيع نشاط القطاع من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وتؤكد الحكومة أن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل المعايير العالمية وتفعيل الشراكة المجتمعية سيحققان التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتظهر البيانات الرسمية أن هيئة التعدين العمانية منذ تأسيسها في سبتمبر 2014 منحت أكثر من 410 تراخيص تعدينية موزعة على محافظات البلاد.
وتكشف تحركات الحكومة العمانية في ظل سياسة السلطان هيثم بن طارق الذي خلف السلطان الراحل قابوس بن سعيد، أن تسريع وتيرة الإصلاحات بات أمرا حتميا لتأمين عائدات إضافية ترفد بها الخزينة العامة.

ارتفاع مفاجئ في احتياطات عُمان النقدية

مؤشر يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المحلي

وبحوزة القطاع المصرفي العماني ودائع يبلغ حجمها قرابة 62.6 مليار دولار، وقد سجلت نموا بحوالي 4.4 في المئة عن مستواها في نهاية العام الماضي، وتظهر الأرقام أن مستحقات البنوك لدى المركزي تراجعت إلى 4.7 مليار دولار مقابل 5.7 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

17.38
مليار دولار احتياطات العملة
الصعبة بنهاية أغسطس قياسا
ب 16.6 مليار دولار بنهاية 2019

وفي سياق آخر كانت مسقط قد وضعت قطاع المناجم والتعدين بين أهم أولويات خططها الاستراتيجية "رؤية 2040، التي تركز على توسيع نشاط القطاع من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
وتؤكد الحكومة أن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل المعايير العالمية وتفعيل الشراكة المجتمعية سيحققان التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.
وتظهر البيانات الرسمية أن هيئة التعدين العمانية منذ تأسيسها في سبتمبر 2014 منحت أكثر من 410 تراخيص تعدينية موزعة على محافظات البلاد.
وتكشف تحركات الحكومة العمانية في ظل سياسة السلطان هيثم بن طارق الذي خلف السلطان الراحل قابوس بن سعيد، أن تسريع وتيرة الإصلاحات بات أمرا حتميا لتأمين عائدات إضافية ترفد بها الخزينة العامة.

تحصل على إيرادات من تصدير النفط والغاز بحوالي 20 مليار دولار بنهاية العام الجاري، لكن محللين يرون أن ذلك يبدو صعبا في ظل الظروف الراهنة.

وتشير التشرة الشهرية الصادرة عن المركزي إلى أن الإيداعات بالعملة الأجنبية ارتفعت بنهاية أغسطس إلى 3.2 مليار ريال (8.4 مليار دولار) مسجلة نموا بحوالي 17.9 في المئة بعد أن زادت منذ بداية العام بواقع 1.28 مليار دولار.

وتتألف الاحتياطات الأجنبية لدى المركزي من ثلاثة عناصر تضم الإيداعات بالعملة الأجنبية والحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي البالغ قرابة 400 مليون دولار والأوراق المالية البالغة قيمتها 8.6 مليار دولار. وبالنظر إلى الموازنة العامة التي تم ترنيبها على أساس 58 دولارا كمتوسط لسعر برميل النفط، بينما يتراوح سعر البرميل حاليا بين 37 دولارا وأكثر بقليل من 40 دولارا، تبدو المخاوف المحيطة بالاحتياطي الأجنبية العماني لها ما يبررها، على الرغم من اعتماد مسقط كثيرا على الإيرادات القادمة من الصين التي تستورد 80 في المئة من الخام العماني.

وتمتلك عمان، وهي من أضعف اقتصادات منطقة الخليج العربي، اقتصادا متنوعا إلى حد ما على الرغم من هيمنة النفط على الإيرادات الحكومية، ويمثل القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد الوطني.
وبحسب البيانات الصادرة عن المركزي فقد بلغت أصول البنوك التقليدية بنهاية أغسطس الماضي حوالي 80 مليار دولار، في حين بلغت أصول البنوك الإسلامية 12.8 مليار دولار.

وكانت احتياطات عمان من النقد الأجنبي والذهب تقدر بحوالي 16.6 مليار دولار نهاية العام الماضي، ومع انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا تواجه السلطنة موقفا اقتصاديا حرجا قد لا يمكنها تداركه قريبا.

وتشير مؤشرات دولية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى احتمال انخفاض الاحتياطي النقدي وتصادد الديون الخارجية للبلد الخليجي، إذا طالت فترة الوباء.

وقد وضعت مسقط في موازناتها العامة للعام الجاري تقديرات بأن

منح ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي لسلطنة عمان فرصة لالتقاط الأنفاس حيث تعول مسقط على هذا المؤشر الإيجابي لدفع عجلة التنمية في ظل تحديات صعبة فرضها انهيار أسعار النفط وكورونا.

مسقط - أعطى ارتفاع مفاجئ في احتياطات النقد الأجنبية لسلطنة عمان، بصيص أمل بتخفيف الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن واصل الانخفاض بشكل شبيه متواصل في العامين الماضيين في أعقاب تأثر البلاد ببتباطؤ النمو العالمي وفاقمت من تبعاته أزمة كورونا.

وذكر البنك المركزي العماني في بيانات حديثة أن احتياطي العملة



اقتصاد على أمل التحفيز